

مسودة نهائية للاتفاق السياسي في السودان خلال أيام



صرح المتحدث باسم العملية السياسية في السودان خالد عمر يوسف، بأن لجنة صياغة الاتفاق النهائي المؤلفة من 11 عضواً من القوى المدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري، وممثل عن الجيش وقوات الدعم السريع، عقدت أول اجتماع لها في القصر الجمهوري، أمس الخميس، وأنها ستنتج المسودة النهائية للاتفاق خلال أيام.

قال يوسف إن اللجنة انتهت في هذا الاجتماع من وضع مقترح مسودة تتعلق بقضيتي تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، واستكمال العدالة الانتقالية، مشيراً إلى أنها اتفقت على أن تكون في حالة انعقاد مستمر بواقع جلسيتين في اليوم، حتى تتمكن من إنجاز مهمتها.

وأشار المتحدث إلى أن الاجتماع ناقش وضع ديباجة للاتفاق النهائي وباب للأحكام الختامية، فضلاً عن الأبواب الموجودة في الاتفاق الإطاري، مع إضافة خمسة بروتوكولات ملحقه تتناول القضايا التي أرجأ الاتفاق الإطاري مناقشتها، ومنها تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، واستكمال العدالة الانتقالية.

وأضاف أن اللجنة ستسعى إلى الانتهاء من صياغة المسودة الكاملة للاتفاق النهائي خلال «أيام معدودة»، تمهيداً لرفعها للآلية السياسية المشتركة التي تضم جميع الأطراف لإجازتها والتوقيع على الاتفاق السياسي النهائي، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

وكان يوسف قد أعلن الأحد الماضي أن الأطراف المدنية والعسكرية اتفقت على توقيع الاتفاق السياسي النهائي في البلاد في أول أبريل المقبل. وأضاف أنه جرى الاتفاق أيضاً على توقيع الدستور الانتقالي في السادس من الشهر المقبل.

على صعيد آخر، أعلن الناطق الرسمي باسم منسقية النازحين واللاجئين، آدم رجال، أمس الأول، مقتل وإصابة شخصين برصاص ميليشيات مسلحة في ولاية جنوب دارفور.

وقال رجال إن الحادث وقع الثلاثاء الماضي، عندما هاجم مسلحون عربية نقل (تكتك) كانت تقل مواطنين من منطقة أسطاني القريبة من مدينة كأس.

وتخللت الهجوم عملية نهب لمقتنيات الركاب ومبلغ 200 ألف جنيه سوداني. والمهاجمون حسب شهود عيان، كانوا ثلاثة أفراد مسلحين.

ودان المسؤول السوداني الحادثة، واعتبر أن سياسية استمرار جرائم القتل الجماعي والفردى والنهب والحرق والتفجير القسري، سياسة ومشروع الدولة العميقة التي ظلت ترتكب انتهاكات واسعة النطاق ضد حقوق الإنسان بجميع أنواعها، ضد المواطنين السودانيين لا سيما في إقليم دارفور.

إلى ذلك أصدر وزير الحكم الاتحادي المهندس محمد كرتكيلا صالح قراراً برقم 5 لسنة 2023، قضى بإعفاء وتعيين أمين عام لحكومة ولاية شمال دارفور.

وقال القرار إنه استناداً إلى الوثيقة الدستورية وقرارات مجلس الوزراء الانتقالي، وفي إطار تبادل الخبرات وتجويد الأداء في الولاية يعفى حافظ بخيت محمد من منصب أمين عام حكومة شمال دارفور. كما أصدر وزير الحكم الاتحادي قراراً آخر قضى بتعيين إبراهيم حسب الدائم علي، أميناً عاماً لحكومة الولاية اعتباراً من تاريخه.

(وكالات)